

الفصل الأول

مدخل لإدارة المخاطر المالية

تعتبر إدارة المخاطر المالية من أهم المواضيع الحديثة على المستوى العالمي، و التي زادت أهميتها بعد والي الأزمات المالية خصوصا بعد الأزمة المالية في المكسيك سنة 1994، تلتها بعد ذلك الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا و البرازيل، إضافة إلى أزمة القروض الرهنية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة. و قد اتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات هي تزايد المخاطر و عدم إدارتها بصورة جيدة.

1- مفهوم المخاطر المالية

تنشأ المخاطرة عن حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق حالات المستقبل. و تنشأ المخاطر المالية من خلال عمليات لا حصر لها ذات طبيعة مالية كالمبيعات، التمويل، الاستثمارات، القروض و الأنشطة المختلفة الأخرى.

تعرف المخاطر المالية بأنها احتمال الخسارة في الموارد المالية التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة في الأجل الطويل أو القصير. و تتضمن المخاطر المالية جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول و الخصوم المتعلقة بالمؤسسة.

2- مفهوم إدارة المخاطر المالية

و تعني استخدام الأدوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة. إن إدارة المخاطر المالية لا تعني التخلص من الخطر لأن التخلص من هذا الأخير يعني التخلص من العائد، و بذلك فهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للأصول و التي تتولد عن هذا العائد.

3- خصائص إدارة المخاطر المالية

- تعتبر كنظام يساعد على مراقبة الخاطر و تقييمها
- القدرة التنبؤية التي تتميز بها إدارة المخاطر
- إيجاد الحلول فيما يخص كيفية مواجهة المخاطر و التعامل معها أو نقلها.
- إختلاف و تنوع المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة

4- لماذا تهتم المؤسسات بإدارة المخاطر المالية؟

- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة: من المتعارف عليه أن الصعوبات المالية التي تواجهها المؤسسة تكون مكلفة جداً، و أن تخفيض المخاطر سيكون له أثر إيجابي على قيمة المؤسسة.
- ضمان قدرة المؤسسة على تحقيق استثمارات ذات قيمة موجبة (مربحة).
- تدنية المخاطر بالنسبة للشركاء الذين لا يمكنهم التنويع (مساهمين، مسيرين، عمال...)

5- أنواع المخاطر المالية

هناك نوعان من المخاطر أو مجموعتان:

- مخاطر عملية (Risques opérationnels): و هي المخاطر المتعلقة مباشرة بالنشاط و القدرة على تحقيق الإنتاج و المبيعات.
 - مخاطر مالية (Risques financiers) و يتعلق الأمر بتغير المؤشرات المالية (سعر الصرف، سعر المواد الأولية، سعر الفائدة... إلخ) و التي تؤثر على التدفقات النقدية للمؤسسة و منه تهديد المسار الحقيقي (المنتجات و الخدمات).
- إن مسير الأوراق يكون له مخاطر مالية و التي تتمثل في الأنواع التالية:

• مخاطر السوق (Les risques de marché): و تضم:

- أ- مخاطرة معدل الفائدة (L'incertitude liée à la structure des taux d'intérêt) : و نعي بها مخاطرة التغير في معدل الفائدة تبعاً للسياسة النقدية أو السياسة الإقتصادية كتغيير معدل إعادة الخصم. و ينتج عن ذلك حدوث خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول و الخصوم كالسندات.
- ب- مخاطرة معدل الصرف (L'incertitude liée au taux de change): و هي المخاطرة المرتبطة بالتقلبات في سعر صرف العملات الوطنية مقابل العملات الأجنبية و التي تؤثر سلباً على النتائج.
- ت- مخاطر التسعير (L'incertitude liée au marché des actions et au prix des matières premières): تنشأ هذه المخاطرة نتيجة للتغيرات التي تحدث في قيمة الأصول بناءً على قوى العرض و الطلب و الظروف السائدة في الأسواق من حيث التضخم و الإنكماش.

- مخاطرة الطرف المقابل (Risque de contrepartie): هي مخاطرة المقترض (المدين) بعدم القيام بالتزاماته (خاطرة الإفلاس و عدم الاستقرار المالي).

- مخاطرة السيولة (Risque de liquidité): هي مخاطرة عدم القدرة على تحويل الأصل المالي إلى سيولة في وقت قصير و بأقل خسارة في القيمة.

- **مخاطرة الإئتمان (Risque de crédit):** أو مخاطرة الملاءة أو عدم القدرة على التسديد (Risque de solvabilité): و تعني عدم وجود الأموال الكافية لمواجهة الالتزامات أو الديون. يمكن القول أن هذا النوع من المخاطرة يوافق مخاطرة الطرف المقابل و لكن الفرق في طريقة التمويل، فالملاءة تخص تحديدا القروض البنكية.
- **مخاطرة النموذج (Risque de modèle):** و تتعلق بدرجة الثقة الكبيرة الممنوحة لبعض النماذج المعتمدة في حساب قيمة المخاطرة. فبعض النتائج لا تعكس حقيقة الواقع الفعلي لمشكل معين.